العولمة وطبيعة المسألة الديمقراطية .. الإشكالية النظرية*

المدرس المساعد وجدان كاظم عبد الحميد التميمي

المقدمة

تطرح مسألة الديموقراطية تفكيكا متزايدا في إطار العقلانية وفي ظل تجاذب الحديث عن بعدها الزمني، فالديموقراطية اليوم قد اكتملت في بنائها إلى الدرجة التي صار فيها الحديث عن أشكال الديموقراطيات الأخرى، واعني غير الشكل شبه المباشر، حديثا نظرياً صرفاً ليس إلا، فالديموقراطية اليوم وحتى في ظل وجود بناء عقلي تراكمي، لا يمكن نعتها إلا بالشكل المذكور وفي إطار توافر الشروط المؤسساتية في ظل استقلالية الخيار السياسية ودرجته. وهو أمر بات اليوم وقفا على النظام العالمي الجديد بدرجة تكاد تكون اكبر مما هو تراثا وطنيا يستوعب ويستقي إمكاناته من علاقة الدولة بالمجتمع. فالحد من السلطة وتراجيديا دور الفواعل العالمية السياسية والاقتصادية يتطلب مقاربة ارث لوك إلى ارث روسو في إعلان حقوق الإنسان ، الأمر الذي يتطلب حداثة فكرية تتمحور في إطارها الفلسفي لتواكب، بل وتلاحق أطروحة دولة الرفاه وتحاكي منطق الموائمة ما بين الاستقواء بالقانون وبين فكرة تلاشي واضمحلال الدولة القومية. وفي هذا المجال يسلط الفصل الضوء على الديموقراطية بوصفها نقطة التقاء العالمي بالمحلّي في قراءة متأنية للآثار الداخلية والخارجية.

أولا. دور المجتمع المدني في عملية التحوّل الديموقراطي

التحول الديموقراطي: هو المرحلة الزمنية التي ترسمها الدولة في سبيل التحول من نظام سياسي لا ديموقراطي إلى آخر ديموقراطي وصولا إلى آخر مرحلة وهي مرحلة ترسيخ دعائم الديموقراطية وعادة ما يواكب هذه المراحل تغير في مؤسسات الدولة ودستورها أو تعديل الدستور القديم (في حالة التحوّل الايجابي وإجراء انتخابات برلمانية بصورة دورية).

إن المجتمع الموجود في الوقت الحالي لا يشير إلى التعددية والمصلحة الخاصة فحسب، وإنما يشير إلى مختلف المنظمات النشيطة التي ظهرت في أماكن مختلفة من العالم والتي اتصفت بصفات مهمة منها أنها أما تقف في جانب الدولة في بعض الأحيان، وأما تقف ضدها في أحيان أخرى. وبالتالي يكون للمجتمع المدني دوراً كبيراً في تطوير القدرات الجماعية وتبادل الخبرات من اجل الدفاع عن حقوق عامة الشعب.

هناك نوعان من التحول الديموقراطي ؛تحول تدريجي وآخر بالصدمة السياسية.

النوع الأول: التدريجي أو ما يسمّى بسياسات العلاج التدريجي، وهو أن تقوم دولة ما تتبع نظام شمولي مركزي باجراءات سياسية طويلة المدى تهدف من خلالها إلى الوصول إلى النظام الديموقراطي وعبر مدة زمنية طويلة، وعادة ما يسمى هذا الأجراء بـ "التحول

الديموقراطي الايجابي". ويسمى ايجابي لأنه ينطوي على مراحل متعددة تضمن خلالها تحول الدولة من دولة مركزية إلى دولة مؤسسات 'مجتمع مدني'، وتنمو فيها القوى الديموقراطية الشعبية * بصورة يجعلها موائمة للتغير في بنى الدولة.

وإزاء ذلك تعتمد ديموقراطية المجتمع المدني، في الأمد الطويل، على فضائل الثقافة الحضارية وجهود المنظمات التطوعية الواعية. ومع إن الرابطة التطوعية ضرورية لكنها ليست كافية لضمان الديموقراطية وتطوير مسيرتها. إذن بنفس الأهمية تكون الرابطة التطوعية المنظمة ذاتيا جزءا واسعا من التعددية السياسية والاجتماعية، وفي إطار حكومة تعمل من أجل التوازن بين القوى والمصالح الاجتماعية، والأكثر أهمية يوجد عقد اجتماعي مؤسسي لتوزيع السلطة نحو توفير فرص مشاركة متوازنة وفق المبادئ القانونية وبدون مثل هذه القوة المتبادلة المتوازنة فان روابط المجتمع المدني ببنية دستورية، ناجمة عن عدم قدرتها على ممارسة مهامها الاجتماعية بطريقة سويّة في ظل الأنظمة الاستبدادية من هنا تشكل دولة القانون شرطا مسبقا ومحوريا لبناء الركائز الصحيحة لمجتمع مدني متطور ومتقدم(١).

وان من الصفات الايجابية للمجتمع المدني إن يصبح المجتمع المدني في عناصره وأهميته وأهدافه حاضنة واسعة للحياة الاجتماعية في مختلف هيئاتها وفروعها وممارساتها من الموضوعات التي لها اتفاقا واسعا هي أن المجتمع المدني يمثل محاولة للاقتراب من بناء التوازنات بين المصالح المتباينة وبين المصلحة العامة ويعطي الفرص أمام الفرد لتجسيد ذاته، وهذا يعني إن يكون متطوعا مشاركا في حياته الاجتماعية حيث إن المجتمع المدني هو المجال الذي يسمح ويقبل ويشجع على الاختلاف ويوفر للفرد العيش وسط التنوّع وحل التناقضات سلميا، على خلاف الأنظمة الاستبدادية التي تعمّق التناقضات الاجتماعية في ظروف احتكارها لمنظمات المجتمع المدني أو تصفيتها– أما تنمية المجتمع المدني هي مفتاح بناء النظام الديموقراطي ، وباعتبارها مفتاح الديموقراطية فهي توفر أفضل طريق لنشر المحبة والتعاطف والمساعدة المتبادلة، وتقدم أساسا ثقافيا لبنية المنظمات الديموقراطية، لتساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تعزيز النسيج الاجتماعي والتحول الديموقراطي(٢).

وفي هذا الصدد فان الجانب الايجابي للمجتمع المدني يشمل عددا من الحقوق السياسية الأساسية التي برزت وتباينت وتعددت مع حركة المجتمع في التاريخ، نذكر منها حق المرء في الارتباط مع من يشاركه الرأي أو المصلحة في تنظيم حزبي أو رابطة أو اتحاد، وحق انتقاد السلطة وتداولها....الخ، وبذلك تصبح الديموقراطية مفهوم مجتمعي، بمعنى إنها تعبير نتاج مستوى تطوري حضاري للمجتمع وشاملا كل مقومات البنية المجتمعية(٣).

بيد أن التحول الديموقراطي يؤدي إلى تقوية المجتمع المدني اتجاه الدولة. ويحدث ذلك بتطوير أشكال محددة من المساهمة في الحياة المدنية(٤).

مما يشير إلى ذلك فان تقوية مؤسسات المجتمع المدني في أطار هذا التحوّل الديموقراطي للمجتمع كله يصبح بالفعل مؤسسات ديموقراطي ة قادرة على الإسهام في التطور الديموقراطي للمجتمع كله وذلك من خلال ما يأتي(٥).

١ -تعديل التشريعات المنظمة للعمل المدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

٢ -أهمية القيم الثقافية المساعدة على التحوّل الديموقراطي.

٣ -تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ، التي لها دور كبير في التنمية والتطور الديموقراطي.

٤ -تطوير العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

٥ -تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني ؛ يتطلب تقوية منظمات المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية وتتوافر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة.

٦ -التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بهدف تقوية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز نشاطها.

٧ -يتطلب بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني ، توافر المعلومات عن مجالات نشاط المجتمع المدني.

٨ -تطوير القدرات البشرية.

النوع الثاني: هو "التغيّر السلبي" أو ما يمكننا أن نصطلح عليه بالتفسير بـ "الصدمة السياسية"، وهي عبارة عن تحول سياسي مفاجئ، ينشأ جراء تغير من الداخل (ثورة أو انقلاب عسكري أو صعوبات اقتصادية كاملة) ، أو خارجي (تدخل أجنبي أو احتلال * أو الخضوع للاستبداد الفردي).

يتضمن التحول بالصدمة جزءا مهما من مشكلات التحول الديموقراطي ، حيث ينشأ عنه تفاوت بين التوجهات القانونية من جانب والممارسة من جانب آخر، فالديموقراطية نظام يقوم على مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ، إذ لم تتيح لعملية الانتقال الديموقراطي أن تتم وفق تدرّج، وعبر العمل على فسح المجال للقوى الديموقراطيّ في المجتمع لتنمو وتهيمن، زمن ثم العمل على ديموقراطية الدولة والانتقال بها إلى مؤسسات تمثيلية حقيقية.

بيد إن التفسير الذي يحصل في المجتمع المدني نتيجة الاحتلال، لا يؤدي هذا النظام السلطوي إلى حصيلة ديموقراطية، وإنما يؤدي إلى استبدال نظام سلطوي بآخر. وتكون ديناميات هذا التحول ال ديموقراطي أكثر تعقيداً، لأن عناصر جديدة، إضافة إلى تلك القوى المساهمة في الاحتلال، وبالتالي ستلعب أيضا وعادة دوراً في تأطير التغيير، وهذا يعني أيضا توفّر مجال أو مدى أكبر لخروج عملية التحوّل الديموقراطي عن السكّة ويزيد المستوى المحتمل للشك وعدم اليقين(٦).

وإزاء ذلك، سوف يضعف الأمل في التحول الديموقراطي في ظل سلطة الاحتلال، التي تلقي بظلالها السلبية على منظمات المجتمع المدني، وهذه المنظمات تكون في ظل الاحتلال منظمات هشّة تقع بين المطرقة والسندان، مطرقة سلطة الاحتلال وسندان دولة محتلّة تملي شروطها على سلطة تابعة، وفي مقدمة هذه الشروط قمع قوى المجتمع المدني المناهضة للتسلط والتبعية (٧).

ومن الجوانب الأخرى السلبية للمجتمع المدني هي سيطرة حزب * واحد أو تسلط فردي وطائفي، حيث تدريجيا يمتد الاستبداد إلى كل ميادين المجتمع، فلا يجد الفرد نفسه في حرية وخلاص من أسر أوامر السلطة التعسفية، وبالتالي يبتلى المجتمع بالاستبداد الفردي وزوال عنصر المنافسة الحرة والمشاركة السياسية للأفراد وإلغاء حرياتهم الأساسية. وهذا يؤدي إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني ، وبالمقابل بروز الأنظمة الاستبدادية الفردية(٨).

أما التغير الذي يحصل في المجتمع من الداخل، فيظهر بسبب وجود مصاعب تداهم النظام، سواء أكانت اقتصادية، خلافات سياسية، هزيمة في حرب، أو أخرى متصلة بخلافة السلطة أو نتيجة خلافات النخبة الحاكمة، فتعد العلاقة القائمة بين النظام والمجتمع وطبيعة هذا الأخير من الأهمية بمكان. فإذا كان المجتمع مخترقا مفككا، أي أن قوى المجتمع المدني ضعيفة غير متطورة يكون الضغط المنظم على النظام من جانب المجتمع قليلا أو محدودا نسبيا. في مثل هذه الظروف حيث الضغط من أسفل للضغط باتجاه الديموقراطية ضعيف قد لا يكون غياب آليات حل خلافات النخبة الحاكمة ذا شأن على مصير النظام. فيمكن أن تؤدي تلك الخلافات إلى تغيير في تركيبة هذه النخبة، وحتى يمكن أن تقود إلى تغيير النظام، لكن ذلك سيكون على الأرجح مجرد استبدال سلطوي بآخر مثله(٩).

وفي هذا الصدد يكون النظام السلطوي الذي تم استبداله بآخر سلطوي لا يعبر عن المطالب والطموحات، التي يرمي الشعب الوصول إليها، بسبب أن الديموقراطية تكون مهددة على نحو مباشر جدا، فمصدر التهديد هو الأنظمة المتسلطة والاستبدادية، لكن ينبغي الاعتراف بوجود تهديد آخر، وليس مصدر هذا الأخير سلطة قوية جدا، تنشأ من الداخل يخضع المجتمع لرحمتها، بل المجتمع نفسه الذي لم يعد يرى في النظام السياسي سوى بيروقراطية تعسفية أو فسادا، فيتمنى أن يجعله مقتصرا على دور حارس ليلي، أو دولة أدنى، وبالنتيجة جرى ذلك تظهر لنا ديموقراطية ضعيفة وتعد من الجوانب السلبية للمجتمع المدني(١٠).

وكذلك من المسائل المهمة عن الجانب السلبي في المجتمع المدني تظهر لنا مشكلة خطيرة تنبع من الداخل، ترافق حركة المجتمع المدني ، وهي أن تتحول مسيرة الديموقراطية إلى صعوبات اقتصادية في مواجهة معيشة الناس. هذه الظروف دفعتهم للتوجه نحو المنظمات التقليدية ليسقطوا في التنبؤات الغيبية والعصبية المختلفة ويملئوا عقولهم وقلوبهم بالكراهية تجاه الآخرين باسم تقرير المصير وهذا ما حدث في عدد من بلدان أوروبا الشرقية بعد انهيار أنظمتها السابقة(١١).

بيد أن المشكلة المؤثرة سلبيا تجاه منظمات المجتمع المدني هي علاقاتها المستمرة مع السلطات والمؤسسات الحكومية. فمن ناحية ترنوا هذه المنظمات إلى

المزيد من التوسع في التعامل مع الفرد واحتوائه لصالح العملية الديموقراطية، ومن ناحية أخرى تخشى الحكومة بعامة، من الفوضى وتخلخل التوازن بين النظام والحرية هذه العلاقة الجدلية تعني الكثير. إذ يتوجب على منظمات المجتمع المدني عدم التعامل مع الحكومة على أساس بناء الثقة والتعاون وجدارة أدائها لمهامها، بحيث تدرك الحكومة وتقتنع أن الديموقراطية تعتمد على جاذبية المجتمع المدني ، وتحرص على أهمية الحريات العامة والمنظمات المدنية(١٢).

يمكن للمجتمع المدني أن يمارس رقما مهاما في إرساء دعائم الديموقراطية. ويمكننا القول إن قولبة المجتمع في ظل الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني ، تعطي بذاتها لمؤسسات المجتمع المدني شخصية معنوية تقابل الشخصية المعنوية للدولة في إطار الديموقراطية غير المباشرة أو المعاصرة، وعلى الرغم من أهمية الأطروحة الايجابية للمجتمع المدني وامتداد مؤسساته واكتسابها الشخصية المعنوية من حيث الفهم الكلي فان مد الحديث في قراءات جدلية الأثر من الداخل على الديموقراطية إنما يضفي فهما واسعاً للموضوعة، ولا أقصد الترويج لصدام أيديولوجي من جهة والشخصية المعنوية للمجتمع المدني من جهة أخرى، وإنما تحجيم الفكر الصدامي الذي يسعى إلى تأطير صورة المجتمع المدني بوصفه مستعيرا فعالا يباشر أثرا على الدولة الديموقراطية فيحد من سلطتها ويضع قيودا على ممكنات التمدد خارج إطار الصلاحيات القانونية التي تمنحها المنظمات الدستورية، فنشوء المجتمع المدني بدلا من ذلك سيدعم الظاهرة الديموقراطية للدولة ويعزز إمكانات ترسخها في الديموقراطيات الناشئة.

بيد أن امتداد المجتمع المدني في كل العلاقات الاجتماعية يمكّن الدولة من السيطرة على مفاصل تلك العلاقات واستخدامها لخدمة أغراض الدولة السياسية وهي الصورة غير الحسنة لبيان تأثير المجتمع المدني في الديموقراطيات الناشئة. وهكذا بدلا من أن تكون مؤسسات المجتمع المدني واجهة اجتماعية غير سياسية تطالب بحقوق تجمعاتها المهنية والشعبية، تصبح هذه المؤسسات أداة ليّنة بيد الدولة– بصورة غير مباشرة– تمكنّها من السيطرة على مجريات العملية السياسية ومسك السلوك الجمعي أيديولوجيا لخدمة ما يستلزمه النظام السياسي بصرف النظر عن حقوق التجمعات المعنية بالمؤسسات.

وبذا يمكن النظر إلى المجتمع المدني من حيث علاقته بالديموقراطية من وجهين وجه حسن يمنح المجتمع المدني فيه توافر المراكز للتموين الذاتي المستقل في المجتمع مما يمكن للناس من العمل في إطار جماعي لحل مشكلاتهم، ويكون قنوات للرأي الشعبي والضغط على الحكومة الديموقراطية، فيكون أداة لمواجهة تجاوزاتها، والآخر وجه غير حسن يكون فيه المجتمع المدني بوصفه امتداد لسلطات الدولة بحيث يمكنها من التحكّم في النشاط الاجتماعي أو ما يمكن أن نسمّيه "شرعنة التفريغ الأيديولوجي للسلوك الجمعي".

ثانيا. العولمة وتأثيرها في الديموقراطية

تعتبر العولمة أطروحة ليبرالية، ففي إطار الحديث عن جوانبها وفواعلها تطفو على السطح مقاربات منهجية ، هي في الأصل متجذّرة في قوام الفكر الليبرالي وأبعاده الأساسية، لتدخل إطار

استقراء منهجي، تستلزم بعداً وعمقاً فكريين. والديموقراطية تقع في أولويات تلك المقاربات، فالدمج النظري بينهما وبين العولمة يستدعي سحباً لمفردات فلسفية واثبات مدى فاعليتها للجدل، فكما تؤيد العولمة لا مركزية القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فان الديموقراطية تقترب من العولمة بتأييدها لا مركزية القرار السياسي من خلال اعتمادها على التعددية وفواصل المجتمع المدني.

لقد شهد نهاية القرن العشرين، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة ظهور شيوع واسع لكلمة " العولمة "* في الخطاب السياسي والثقافي واقتصادي والفلسفي فانتشر انتشار النار في الهشيم، وعلى الرغم من الصدى الواسع للكلمة في الدراسات الغربية فإنها بدأت تكتسب مفاهيم واستنتاجات غير تلك التي اشتقت من أجلها، فمفهوم العولمة بدأ يرى عالم السياسة الأمريكي جيمس متلمان إن العولمة "منظومة من العمليات المتداخلة المرتبطة ببعضها"(١٣).

وبمعنى آخر إن العولمة تنطوي على العديد من المسائل والإشكاليات في مقدمة تلك الإشكاليات علاقة المجال الاقتصادي في المجال السياسي ومصير العقد الاجتماعي والدولة الوطنية القومية ومدى التطبيق والتناقض بين منطق السوق والديموقراطية وحقوق الإنسان وتطرح على وجه الخصوص قضية إعادة إنتاج الشمولية والاستبداد، بحكم انفصال مصالح الطبقات التي تملك الثروة أو السلطة عن مصالح المجتمعات والشعوب وإحلال تلك المصالح الخاصة محل المصالح العامة، إحلال الجزء مكان الكل. فمروّجو العولمة ضاقوا ذرعا بالعدالة الاجتماعية وبذلك النمط من توزيع الثروة القائم على مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء وأنموذج دولة الرفاه(١٤).

بعد هذا التقدم سوف نذكر عددا من تعاريف العولمة منها فلسفي وسياسي واقتصادي واجتماعي.

إن العولمة يراد لها أن تكون حتمية جبرية، وهو أمر مرفوض من منظور فلسفي للتاريخ لأن العالم يتحرك بعناصره التي تكون معطياته في كل زمان قادرة على الانفتاح على الجديد والمستحدث في منظومات كبرى كتب لها أن تستمر لزمان في تحديد هوية العالم، في الثقافة والفكر والعلوم، علاوة على التربية والسلوك والأخلاق، والفنون، والآداب، لكنها في كل مرة لا تستطيع هذه المنظومات إن تشكل مصيرا نهائيا للعالم(١٥).

ويعرفها بعض الباحثين الغربيين على أنها "أفكار ودعوات إلى العالمية وتصوّر لتحوّل دول العالم المتفرقة إلى حكومة دستورية شاملة، والى مجتمع عالمي نظراً لتقلّص المسافات في العالم المعاصر(١٦).

كما ينظر للعولمة بأنها التحولات في المتغيرات الدولية التي بدأت تتطلب درجة أكبر من السابق وصولا إلى أهداف عالمية(١٧).

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها " الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي لجميع بلدان العالم الذي نتبع عن تزايد حجم وتنوّع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود للمواد والمنتجات والخدمات والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الوقت نفسه الذي يتم فيه الانتشار المتسارع والمطلق للتكنولوجيا(١٨).

كذلك تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي " اندماج أسواق العالم في حقوق انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن

إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق واحدة كالسوق القومية"[١٩].

ويصور البعض العولمة على أنها "عبارة عن مجموع النتاج البشري" من الأدوات التي تديرها الأدمغة في مجال "المنظومة التجريبية العالمية"، وهي تتجاوز الحدود الوطنية وتتسع لتشمل العالم في عملية التأثير المتبادل، وفق القوى الخاصة بكل أداة وأطراف الإدارة الفكرية، والظروف المساعدة والشروط والموانع والقابلية والخيارات، خاصة أن الإدارة في مجال الأدوات تعددية وتنافسية....."[٢٠].

ومن بين المحاولات الرائدة عربيا لتحديد مفهوم العولمة هي محاولة الكاتب المصري سمير أمين الذي يعتبر العولمة بداية لمرحلة تاريخية جديدة بدأت وتوضحت مع إخفاق الأنظمة الاشتراكية، وتموضعت مع انهيار الاتحاد السوفييتي لتغدو المرحلة الجديدة من مراحل تطوّر الرأسمالية محاولة لتوحيد العالم أي عولمته في إطار رأسمالية السوق وإشاعة المفاهيم الليبرالية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطاب الرأسمالية الجديدة تجاه العالم غير الرأسمالي. وبهذا توصّل أمين إلى "قراءة جديدة لتاريخ الرأسماليّ المعاصر على انه يتكون من ثلاث مراحل متتالية هي: مرحلة الليبرالية الوطنية، والمرحلة الاجتماعية الوطنية، ثم مرحلة الليبرالية المعولمة"[٢١].

نقول انه ومن خلال التعاريف السابقة يظهر لنا أن مفهوم العولمة يبقى غير واضح من الناحية العلمية والنظرية، بسبب أن مفهوم العولمة أعطى بعاد مهما في البداية إلى أهمية المال والتجارة والاقتصاد. قام بإهمال الجانبين الثقافي والسياسي.

عولمة السياسة*

إن العولمة السياسية هي ثقافة سياسية تهدف إلى خصخصة الملكية الجماعية إلى ملكية فردية مما يجعل الدولة عاجزة عن التدخل في شأن هذا التحوّل، فيضعف دورها، والأخطر من ذلك إن ثقافة العولمة السياسية تفرض على الدول حرية الأديان أي أنها ترفع شعار التعددية الدينية، أي تفرض هذه النظرية تعد متمردة وغير ملتزمة بالمواثيق الدولية وهذا يعني نهاية سياسة الدولة الاستعمارية وبروز حكومات عالمية قوية تتدخل في شؤون الدولة السياسية[٢٢].

إن الاستقرار السياسي هو الضمان الوحيد للعولمة؛ لأن أي قرار يتجاوزها هو بمثابة انقلاب ضدها، لذلك تتطلب هذه الثقافة من الناحية السياسية قدرا كبيرا من الحرية والديموقراطية[٢٣].

إن ظاهرة عولمة السياسة لا تزال في بدايتها وهي من الظواهر الجديدة المصاحبة لتطور العولمة وحركة عولمة العالم. لذلك فان مفهوم العولمة السياسية هو من المفاهيم التي ظهرت في الآونة الأخيرة، إلا أن العولمة السياسية لا تزال مغيّبة حيث لا يمكن العثور على تعريف دقيق ومتفق عليه لمصطلح عولمة السياسة الذي يوازي في أهميته مفهوم العولمة . فالأدبيات عادة ما تخلط بين مفهوم العولمة السياسية من ناحية، ومفاهيم أخرى قريبة الصلة بموضوع عولمة السياسة وبروز النظام العالمي الجديد والاتجاهات نحو الأقلمة والأمركة والاعتقاد بانتهاء عصر السيادة والدولة والقومية والمستجدات السياسية العالمية، وما إلى ذلك من المفاهيم السياسية التي أخذت تدخل قاموس علم السياسة، وخاصة حقل العلاقات الدولية. هذه المفاهيم وأخرى كثيرة تشير إلى تزايد حركة عولمة السياسة والاهتمام البحثي

بالأبعاد السياسية للعولمة بعد أن أصبحت أبعادها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية أكثر وضوحا مما كانت عليه عندما برز مفهوم العولمة أول ما برز خلال العقد الأخير من القرن العشرين[٢٤].

و العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلّص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات المختلفة، مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينبع منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيّدة[٢٥].

لقد عادت العولمة السياسية بنتائج سلبية وخاصة على دول العالم الثالث، ومن الآثار السلبية لهذه العولمة هي إشكالات الهوية والمصير الوطني أو القومي أو غير ذلك، ومما قد يؤدي إليه ذلك من حركات عنف وتطرّف[٢٦].

فالبعد السياسي لظاهرة العولمة يصب في مصالح الغرب وقواه الاقتصادية الكبرى، حيث أن المناداة بحقوق الإنسان والدعوة إلى الديموقراطية والتعددية السياسية، هي بمثابة خدعة للدخول في خصوصيات الشعوب وامتلاك وعي جماهيرها وصولا إلى مصادرة استقلالها والتحكّم بمصيرها، من خلال خدعة كبرى يراد بها التضليل والخداع من أجل تحقيق أهداف وخدمة لمصالح الدول الغربية[٢٧].

ومما يؤكّد رجحان التأثير السياسي الفاعل في العولمة هي مجموعة آراء لعلماء السياسة الإنكليز أمثال

ج. تيمونز روبيرتس و أيمي هايث، في مؤلفهما "من الحداثة إلى العولمة" فهما يشيران إلى أن " العولمة فكرة حديثة نسبيا والسمة الرئيسة للعولمة هي أن الكثير من المشاكل المعاصرة لا يمكن أن تدرس بشكل ملائم وواف على مستوى الدولة الوطنية، أي بلغة العلاقات الدولية، ولكنها تحتاج لأن تصاغ في نظرية بلغة الإجراءات العالمية تفوق مستوى الدولة الوطنية....وأن البعد الوحيد الموحد للعولمة هو المشروع السياسي لإعادة الهيكلة من أجل تأمين وترسيخ شروط السوق بهدف التوسّع الموحّد على النطاق العالمي[٢٨].

جدلية العلاقة بين العولمة والديموقراطية

إن الكثير من الباحثين في شأن العولمة في تحديد قصدية الفعل العولمي، يعتمد على طرح تساؤل فحواه: هل إن العولمة ظاهرة جبرية أم قدرية، أم إنها ظاهرة طارئة وانتقالية ربما تزول بزوال مؤثراتها ومسبباتها بعد حين[٢٩].

وبناءا على إجابة هذا التساؤل يمكننا تأسيس تساؤل هل أن العولمة تخدم الاستقطاب والأحادية العالمية أم أنها تساعد على ردم الفجوة بين المجتمعات وتدعم الديموقراطيات الناشئة.

إن العولمة تنزع نحو تشكيل قيادة عولمية تمتلك القدرة على تمثيل النفوذ والقوة أكثر من قدرتها على الاستحواذ على النفوذ والقوة عينهما ومن ثم تتحكّم في أهم أدوات التغيير المطلوبة بهدف ترسخ قيم عالمية تكون قادرة على توجيه

عمليات التحوّل السياسي والاجتماعي في إطار ما تعنى به الديموقراطية وفي إطار تحقيق مصلحة القمة السياسية في اللعبة العولمية وهذا من شأنه أن يستوعب جدلاً فكرياً يؤسس لآليات نفاذية تلك القيم ضمن تشكيل أتساق من القيم الكونية لصياغة ثقافة كولنيالية، أي عالمية. إن من شأن هذه الآليات أن تولّد صداما بين المتغيرات تمثل القوة في إطار مشاهد عولمية قد تستغرق ردحا من الزمن، بل وتطمح إلى صياغة ثقافة ديموقراطية– وبشكل مقصود وغير مباشر– في جوانب النشاط البشري ومنظومة الاتساق الاجتماعي المعنية إلى الدرجة التي تولّد اتجاها ضاغطا ومقبولا في الوقت عينه يهدف إلى طرح مشروعة المرور بمقبولية السياسات منطقيا. ويدعو ضمنا، وفي إطار مشروعه لغرض ثقافة الحتمية الرافضة لأحقيّة الآخر، رغم أن ذلك يقام بذرائع إيجابية العولمة التي تصرّح علنا برفضها لأيديولوجية إقصاء الآخر(٣٠).

شهدت مرحلة ما بعد أفول القطبي الثنائية صعوداً للأنموذج الليبرالي الغربي، الذي بات يمثل فيه النضوج الفكري للأيديولوجيا التي كانت تتحين الفرصة لغرض هيمنتها بصورة مد فكري يتّجه في محصلته باتجاه واحد، وهو نشر أيديولوجياته، في الاقتصاد والسياسة والثقافة. وهكذا بدأ الحديث عن القطب الواحد وأخذت عناصر القطب الأيديولوجية الغربية الليبرالية تعرف طريقها نحو أوسع انتشار عرفته عبر العالم مستمدة العزم مما أتيح لها من قوة اقتصادية وعسكرية، مستغلّة في ذلك وسائل الإعلام – التي أضحت تمثل وجهات نظر متنوعة وثقافات مختلفة جديدة أصبحت أكثر مما هي عليه في ظل نظام الدولة في الماضي(٣١) – للتبشير بهذه الأيديولوجية، وهكذا بدلا من الحدود الثقافية الوطنية والقومية، تطرح أيديولوجية العولمة حدوداً غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بهدف السيطرة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك(٣٢).

يرى بعض الباحثين الغربيين أن العولمة سياسيا قد أحيت الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياس ي بسبب مذهب الديموقراطية الحرة بمفهومها الكلاسيكي(٣٣).

وقد أدت العولمة إلى نمط من الضبط الاجتماعي في أية بيئة بلا حدود، وذلك بالانتقال من السيطرة القسرية في النطاق الضيّق الى السيطرة القائمة على الاجتماع ضمن نظام دولي شديد التطبيق تلعب فيه قوة القطب الواحد دوراً قيادياً كونها القوة العالمية المسيطرة فيها يصطلح عليه بـ "اليوليارکي" وهو نظام يفترض أن النخبة في ظل السياس ة المعولمة تخضع لقصدية الفعل العولمي بحيث تستجيب لمصلحة الأغلبية من خلال "الطعن السياسي" أو "الاشتمال السياسي" انطلاقا من رغبة عولمية ينفذها من في سدة الحكم لمصلحة القطب الأوحد(٣٤).

نقول ومن وجهة الفعل القصدي للعولمة، فإنها، أي العولمة، تتمثل بفرض سياسات تنشأ آثار السيطرة ومقدماتها على السياسة عبر العالم من خلال ما يتيح لها من قوة اقتصادية وإعلامية تهدف للتحكّم بمراكز القرار السياس ي ليكون بمجمله سياسة عالمية تندمج وتلتئم مع السياسة التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها رأس المنظومة الليبرالية وبصرف النظر عن مصالح الشعوب.

وبتقديري ينظر إلى قصدية الفعل المعولم من زاوية النظر للعولمة، فكما هي مشروع اقتصادي وسياسي منطقيا يميل إلى اختراع الفواصل المرئية

ليشمل العالم بأسره، فكما يشمل التأثير على الاقتصاد عبر قنوات رؤوس الأموال والشركات فإنه يسعى للسيطرة على السياسة الوطنية وبيان مدى تجهيزها للانتماء إلى سياسة تؤطّرها آليات العولمة.

وأخيرا يؤكد المناصرون للعولمة على التذرّع بالحتمية. فعندما تعوزهم الحجة في الدفاع عن العولمة باسم الحرية أو الرفاهية الإنسانية أو الأخلاق أو الجمال أو العقلانية، يذهبون إلى القول: يجب علينا أن نقبلها بسبب أن لا مفر من قبولها. إن الحديث عن الحتمية لا يكون في الحقيقة دفاعا عن العولمة أو تمجيدا لها، وإنما هو تعبير عن اليأس من أي محاولة للوقوف بوجهها. بيد أن الاعتقاد بأن ظاهرة الحتمية لا مفر منها، بسبب التعوّد الطويل عليها، حتى يستقر في وعي المرء إن هذه الظاهرة جزء من طبيعة الأمور، حيث أن الأهمية الكبرى لإدراك إن العولمة هي عولمة حضارة أو ثقافة؛ فالاعتراف بأن حضارة ما أو ثقافة ما قد اكتسحت العالم لا يعني الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره، ولا يعني الاعتراف بأنها تستحق أن تكتسح العالم بأسره. إن التقدم العلمي حتمي، كذلك يكون تطوير الثقافة أمر حتمي، إذ يعبّر عن نزعة طبيعية لدى الإنسان للاستكشاف وحب الاستطلاع وتحقيق ما يتحمله من مختلف صور العناء. ولكن قبول هذا أو ذاك كظاهرتين حتميتين لا يلزمنا بقبول الحضارة الغربية كظاهرة حتمية. فمن الممكن مثلا، وبسهولة، أن نتصور تقدما في العلم والثقافة، من غير هدف تحقيق أعلى درجة من استقلال الفرد، أو أقل درجة من الإيمان بالميتافيزيقيا.....الخ وهذه كلها من السمات الأساسية للتقدم العلمي والثقافي الغربي. وبالنتيجة فإن ظاهرة ما قد تكون حتمية بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها ما لم تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص آخر أو أمة أخرى(٣٥).

4- العولمة والديموقراطية: تلاقح أفكار

حتى تسعينات القرن العشرين كانت القومية والوطنية تشكل تمثالاً ثقافياً يفهم منه الدولة ذات السيادة ومع ذلك يرى بعض المنظرين السياسيين أن الدولة القومية كانت قيدا تجاه التعاون الدولي وبصورة أكثر فجاجة أدّت إلى زيادة المظلومين في مجموعة الفوضى الدولية(٣٦).

وقد رأى المفكر الأمريكي جون هيرز John Herz منذ نهاية الخمسينات أن الدولة لا يمكن أن تتلاشى نتيجة التطور في ثقافة المعلومات، وعاد في الستينات ليدقق في الفكرة ذاتها، فتحول من فكرة تلاشي الدولة إلى تقليص دورها جرّاء التحديات التي تواجهها (٣٧).

واستخلاصا لم تكن الفكرة والتطبيق الديموقراطيين ذو حضوة من حيث الأثر في خصائص الدولة القومية وربما يعلل ذلك بعمق المدى الزمنية لتشكيل الدولة القومية، إلا أن نهاية القرن الماضي جعل من الديموقراطية ورثاً أيديولوجياً بوصفه حكومة تمثلية عالمية، فان زالت طعنة قساوة في الدولة القومية وباتت تحل محلها تدريجيا كوسيلة لاتخاذ القرار السياسي ضمن رقعة جغرافية جعلت من حدود الدولة القومية نفيذة. وإزاء ذلك صار من الصعوبة بمكان قبول الأنظمة غير الديموقراطية ، فوجودها في ظل العولمة هو شاهد على الفشل السياسي(٣٨).

السؤال الذي يطرح نفسه ماذا يبقى في السياسة في نظام العولمة؟ عندما تكون السياسة تدبير لشؤون الدولة تبتلعها العولمة . إن العولمة تعني أو ما تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية

الاقتصادية منها والإعلامية، حتى تمارس سلطتها بوسائلها الخاصة ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام ....الخ. وهكذا تتقلص شؤون الدولة إلى شأن واحد تقريبا هو القيام بدور الدركي لنظام العولمة نفسه. وإذا تقلصت مهام الدولة انحسر مجال السياسة[٣٩].

نقول أنه مما نمت الديموقراطية المعولمة ومما أضافت للديموقراطية من مبررات تنظر لها في حدود نفاذيتها للسياسة وتؤدلج للشرعية قبول ثمن ما يعرف بـ "الإصلاح السياسي" فان ذلك الزعم يبقى في حدود النظرية وربما جزئيا في نماذج للديموقراطيات الناشئة. وبالتالي قامت باضمحلال السيادة هي مقولة تنقصها الدقة والشمول و يمكن إثبات جاهزيتها للتقييم.

أندمج عدد من المهتمين بشأن العولمة على الاهتمام بذلك التقدم العلمي والثقافي، ونظروا للموضوع بنوع من الخوف على الديموقراطية وجوهرها ومؤسساتها وآليات اشتغالها...الخ. لذلك نلاحظ أن حث العلاقة بين ظاهرة العولمة وبين الديموقراطية ، له أهمية كبيرة خاصة على أبواب القرن الجديد، بسبب إن البلدان الغربية المتطورة تنطلق من حيث مركز التفاعل الأول والمباشر. وفي ضوء هذا التوصيف الذي تناولنا للعولمة، يجب أن نطرح السؤال التالي من زاوية الديموقراطية، حيث أن هذا السؤال يعبّر عن مدى صلاحية المرجعيات التي تتناول حرية الفرد والعمل اللاارادي. وان حرية الدول والمجتمعات فيما بينها، فان "القوة" التي تتمتع بها ظاهرة " العولمة" وتقنياتها أخذت تشرط البشر بها بطريقة يكون من الصعوبة ردها حتى قبل أن تفهم أو تراقب مخاطرها وتوازنها، فالعولمة تعنى بفسحات لا توجد لأية بنية ضبط ومراقبة، فيغيب الحديث عن بنى ضامنة لحقوق الفرد والمواطنين....فتستبدل المؤسسات الديموقراطية بنظام اتصال بين الأفراد المفروزين، خال من أي تبعات أو مضامين اجتماعية ذات معنى ديموقراطي. الأمر الذي يهدد جوهر الديموقراطية حرية الفرد والمواطن[٤٠].

إن اللعبة الديموقراطية تقوم بخلق مجموعة من الممكنات من دون معرفة ما هو القابل بالضرورة واللجوء إلى استخدام التقنيات والتقنيين أنتج ردود فعل أغلبها لم يساعد على تعزيز الحياة الديموقراطية الحقّة، وهذا يؤدي إلى شعور شرائح كبيرة بالغربة. كما يؤدي إلى عزوف عدد كبير من الناس عن المشاركة في العمليات الانتخابية، ويشرح التفاوت الاجتماعي الحاد الناتج عن استقطابات العولمة واتساع هامش البطالة. وهو الأمر الذي يجعلها تبدو وكأنها خطر أكثر مما هي فرصة تطور وخصوصا تجاه الشعوب والمجتمعات المهمّشة. لذلك يقضي الأمر إعادة بناء نسق فكري متجدد حتى تبقى الديموقراطية وثقافتها وآلياتها تحتل مكانتها ضمنة من أجل تعزيز الممارسة الديموقراطية[٤١].

بيد إن نظام " العولمة" يتحرك في مدى "قريته الكونية" في مجتمعات يفترضها، أو يفترض إن قيم الحداثة قد ولّدت بالضرورة تراجعا لقيم التقليد "كما كان يتصور ماكس فيبر ؛ الأمر الذي أخذ يجعل تلك المجتمعات سواء استدعت قيم الحداثة، كما في الغرب، أم قيم التقليد، كما في مجتمعات العالم الثالث. فإنها سوف تقع بنوع من اللا يقين تجاه الديموقراطية التي هي ليست نظاما سياسيا فحسب وإنما هي طريقة لتحديد وإدارة ما هو اجتماعي كذلك وبالتالي فالديموقراطية لا تكون صراعيّة في ذاتها بل هي خيار لكيفية تنظيم الصراع وتنظيم الأفراد والمجتمعات. من هنا تظهر لنا

الصعوبات أمام الحريات الفردية والنزعة الإرادية في المجتمعات الديموقراطية بفعل العولمة وما تحمله معها من سلطان لمراكز الإعلام والمال. وعندما تكون هناك مصادر متعددة ومتنوعة للثقافة الديموقراطية، وذاكرة تعددية لها حيث يكون من الصعب في ضوئها فرض نموذج جاهز، فهي بحد ذاتها لا تكون مكسبا نهائيا لأي كان، يجري تحقيقه أو نيله مرة واحدة والى الأبد. حيث أن جوهرها مرهون بالفاعلين الحقيقيين في المجتمع، أي أن الديموقراطيين هم الفاعلون الحقيقيون، الأمر لذي يترجم في ظل العولمة الى فاعلية التقنيات الحديثة ورأس المال. الأمر الذي يرجع الاعتبار، حول مصداقيّة التمثيل الديموقراطي في مجتمع أساسه التفاوت الطبقي بمعانيه في ظل نظام العولمة[٤٢].

إن الموجة الجديدة لبناء الديموقراطية في تسعينات القرن، قد خلقت نقطة بداية مقيدة من أجل دفع هذه الجوانب المتعارضة هي: (تعزيز الديموقراطية حيث البنى السياسية هشّة تسلطية أو غير ليبرالية "أي الدعوة الى إصلاح سياسي"؛ تطوير اقتصاديات سوق مدعمة بشبكات ضمان اجتماعي لتخفيف الفقر ٤إصلاح اقتصادي٥؛ التحرك إلى الأمام نحو قيام حكومة عالمية لتجاوز فوضى العولمة). ولعل الديموقراطية توفر قاعدة نحو الحل السلمي للنزاعات. إن الديموقراطية لم تمنع الحرب بين الأمم؛ لكنها أوقفت الحروب بين الديموقراطيات[٤٣].

وتقدم عولمة السياسة طرحا أيديولوجيا يأخذ بالاعتبار تشابك علاقة السياسة بالأنموذج الديموقراطي الذي يطرح في إطار ما يمكن الحديث عن "مذهبا عالميا" يتّسق قصدية فعل العولمة وتفاعل أشكالها، ويستوعب بناء هوية ثقافية عالمية تتحدى الهويات التي اتصف بها التاريخ، وقد عبّر عن ذلك بعض الباحثين الغربيين من خلال طرحهم لمنظومة عولمية ذات قيمة وتراث ووصفها بأنها متجددة [٤٤]، فالمحصلة الطبيعة للتدفّق الحر والسريع للسياسة على الصعيد العالمي هي حركة ليبرالية العالم وبروز اللحظة الليبرالية، التي هي السمة الأكثر وضوحا من سمات عولمة السياسة في بداية القرن الجديد. فالعالم في هذه اللحظات من هذا القرن موحّد في انجذابه، للنموذج الليبرالي الذي يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية أكثر من انجذابه لأي نموذج حياتي وفكري آخر[٤٥].

إن الحرية هي الآن القيمة الصاعدة عالميا والتي تستمر في الصعود مستقبلا بعد أن تراجعت معظم النماذج السياسية والفكرية الأخرى بما في ذلك النموذج الاشتراكي الذي يجسّد قيمة العدالة. لقد كانت العدالة في القرن العشرين هي القيمة الصاعدة والتي استأثرت باهتمام البشرية نتيجة للنجاحات التي حققها النموذج الاشتراكي على الصعيد العالمي، بيد أن الأولوية الآن للحرية وليس للعدالة التي فقدت بعضا من بريقها السابق على الصعيد العالمي، من دون أن يعني ذلك اختفاؤها من الفكر السياسي العالمي ومن الوقائع الحياتية اليومية فمعظم الدول والمجتمعات هي في مزاج ليبرالي، وهي أكثر اقتناعا بجدوى النموذج الفكري والسياسي الليبرالي الحر الذي حقق اكبر نجاحاته مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانحسار الفكر الاشتراكي وفشل النظام الشيوعي المركزي النموذج الليبرالي هو النموذج الذي يزداد انتشارا، وقد أصبح من دون منافس، وهو مدعوم بقدرات وإمكانيات ونجاحات المجتمعات الصناعية والدول المتقدمة التي تسبق دول العالم في تبنيها

للنموذج الليبرالي وتطبيقها مبادئ الاقتصاد الحر والتزامها بالديموقراطية وبالتداول الحر والدوري للسلطة ومراعاتها لحقوق مواطنيها في مجال التصويت والترشيح والانتخابات. إن أهم إفرازات صعود النموذج الليبرالي هو ديموقراطية العالم التي تشير إلى التزايد الملحوظ في عدد الدول الديموقراطية خلال السنوات العشر الأخيرة وتراجع عدد الدول والحكومات السلطوية والفردية، التي تكثر من انتهاكاتها لحقوق الإنسان وحرياته. لذلك فان أبرز المعالم الجديدة ظهرت في بداية القرن الحادي والعشرين وهو بروز نظام عالمي جديد يبدو من الوهلة الأولى أكثر ديموقراطية وأكثر ليبرالية من النظام العالمي القديم(٤٦).

إن ديموقراطية – زمن العولمة – لا تكون مبنيّة على "المشروعات التاريخية المتآكلة" بقدر ما أصبحت تحتكم إلى تمثيلية من لهم قوة وإمكانية "فرض صوتهم لا إسماعه" لا على المستوى الوطني أو المحلي فحسب، بل ايضا على المستوى العالمي قد يكون من المنطق الخالص أن تأخذ الديموقراطيات البرلمانية بمطالب "السلطة الجديدة" لما لها من قوة وجاه، وقد يكون من المنطق أن تساير تحول طبيعتها وآلياتها، بقدر ما هو منطقي ايضا أمر تجديد الديموقراطية وتحسين أدائها في زمن العولمة أي إن الديموقراطية الجديدة و ديموقراطية عصر العولمة في شكلها الكوني السائد، لا تعبّر عن طبيعة ظاهرة الديموقراطية المروّج لها باستمرار، ولا عن طبيعتها الثقافية، بقدر ما تعبّر عن تصوّر أصحاب السلطة الجدد(٤٧).

نقول وهكذا فان ارتباط العولمة بالديموقراطية ممكن أن يبنى على أساس القوة الدافعة للمركز ومدى قدرته على تحصيل مقبولية الأطراف في ما يمكن النظر إليه بتوصيف للمركز والنطاق، ويبنى هذا التوصيف على جانبين:

– الجانب الأول: التوصيف الطبيعي لاختزان المنفعة للمراكز المتأتية من قصدية الفعل العولمي.

– الجانب الثاني: أثر الاختزان المنفعي على الجانب الاجتماعي وعلى عملية إشباع الرغبات في إطار الاعتماد اللامتكافئ بين المركز والنطاق.

وتوصف هذه الأفكار في إطار الفلسفة الاجتماعية القائمة على أدوات الوسيلة النفعية ذات الغايات المحددة ضمن باب النفع البشري الاستيعابي(٤٨).

التعديل الليبرالي الجديد وقيود عولمة الديموقراطية

إن العولمة تشكّل تحدّيا خطيراً للديموقراطية، و الديموقراطية تحتاج إلى أخلاقية الحرية ودولة قانونية وتوازنات سياسية اجتماعية يضمنها التنظيم الحزبي والنقابي والمجتمع المدني عموما، كما تحتاج إلى بنية اقتصادية توسعية. أما العولمة فهي تعمل بمفعولين متناقضين: حيث تضرب أسس أخلاقية والدولة القانونية، وتشجع نظام التمييز الاجتماعي والقومي والديني والطائفي، وتعزز التوتر وعدم الاستقرار داخل المجتمعات. كل هذا يجعل الديموقراطية أصعب من قبل. أي أن العولمة بقدر ما تعمّق الوعي الديموقراطي وتجعل الديموقراطية بديهة تضعف الشروط الموضوعية لقيام نظم ديموقراطية حيّة. فالميل

سيكون قويا لتبنّي ديموقراطية جزائية شكلية في ظل تخفي استبداد الأقلية[٤٩].

فبعد أن قام النهج الديموقراطي للعولمة على ركام القطبية الثنائية صار هذا النهج يسدل ثوبا عن ضرورات الموازنات الدولية والوقوف على ثوابت السياسة الدولية. لقد جاءت رياح التغيير السياسي مع دعوات الإصلاح، بيد أن المسار الديموقراطي المعولم قد أحدث اختناقات جوهرية فيما يتعلق بالحرية. فصار ينظر إلى الفردية الفضفاضة على أنها حرية، ورغم ما لذلك من أهمية، إلا أنّ هذا المسار قد اصطدم بقيود أهمها غياب مبدأ تداول السلطة، وهو مبدأ رئيسي في الديموقراطية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وغياب الرؤية الواضحة لفاعليتها السياسية، بل غيابها الكلّي في بعض الأماكن. كما وتواجه الديموقراطية في ظل العولمة أزمة مصداقيّة لدى الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديموقراطية أخذا منها بقصدية فعل العولمة، وبسبب ارتباطها وممارساتها السياسية[٥٠].

ويمكن أن يترتب على أزمة المصداقية مأزق الاختيار لدى بعض قوى التغيير من أن يكون البديل الفعلي قيام نظم كليّة، وقد تأسس هذا المأزق جرّاء تدخل المؤسسة الدينية والتي غالبا ما تحدث تراجعا في المكاسب الحقيقية للديموقراطية، بل وتحدث إرباكا وعشوائية لا تقوى قوى التغيير من الصمود إزاءها.

ومما يؤشر واقعية الضغوط الدولية باتجاه عولمة الديموقراطية سياسات الدمقرطة التي انساقت في جسم النظام العالمي والتي جاءت بتأثير أيديولوجيات متعددة كاستخدام التدخل السياسي المباشر أو العقوبات الدولية، إذ بات العالم يشهد ضغوط القوى العظمى من أجل إشاعة الديموقراطية بالوجهة التي تستنفذ أيديولوجيات واسعة وقوية، وترمي الفواعل الدولية في ذلك الإفادة من أدوات السياسة التي أحدثتها العولمة.

ومع ذلك لا يمكن التعميم بنسق واحد في مدى طوعية البلدان وقبولها لآثار تلك الأدوات، فالتغيير في الأنظمة نحو قبول "ديموقراطية مؤلدة" يعتمد في مداه على طبيعة الأنظمة ذاتها وعلى مكوناتها وخلفياتها السياسية وعلى نمط علاقاتها بالغرب. ومن ثم فالديموقراطية المعولمة، يمكنها أن تتنافس إيجابيا مع تلك العوامل فكلما كانت الأنظمة السياسية المتعاقبة أكثر قبولا لأطروحات الغرب الليبرالية وكانت ذات تكوينات متجانسة اجتماعيا وذات علاقة وثيقة بالغرب، كلما ازدادت نفاذية الديموقراطية المعولمة إلى البلد أو الإقليم، وكلما ساهم ذلك بنحو أو بآخر في تحقيق ديموقراطية ذات صفة معولمة.

والعولمة كظاهرة أو حدث كوني ترمي إلى تشكيل فضاء أنسي جديد فيما عرف بـ "أسنة الكواكب" أو "آنسة العالم" وبدرجة أكثر خصوصية تتحرر تلك الأنسة في المؤسسات المنطقية الأساسية بحيث تغيّر مبادئ وآليات التفكير وتنزع نحو إعادة توزيع التوازن في نمط توزيع الثورات في نمط من علاقات عرفت تاريخيا بعلاقات التبعية[٥١] .

ويمكننا القول إن تلك العلاقات التي عرفتها العولمة بـ الاعتماد المتبادل، في محاولة من "مروّجي العولمة" لإضفاء مشروعية لإعادة إنتاج آليات اشتغال الديموقراطية والتبعية وعلى نحو يتسق مع آليات العولمة ذاتها مثل السنة العالم، الحرية الفضفاضة، وأدلجة هوية عولمية. وكل ذلك هو قبولية لما يريد مما أشار إليه في قصدية الفعل العولمي.

وفي ظل أطروحة عولمة الديموقراطية تجد الديموقراطية نفسها إزاء قرين إيديولوجي لا يستند إلى قواه الذاتية من قبيل العلاقات الاجتماعية والمصالحات السياسية أو تطور طبيعي لأنظمة سياسية، ربما كان قوام بعضها الاستبداد في المراحل السابقة، وإنما أضحى هذا القرين يستند ومن ثم يسند مفاصل البيت القديم للديموقراطية إلى علاقة التبعية بالغرب سياسيا واقتصاديا. معنى ذلك إن العولمة أنشأت معها اختراق سياسي من الخارج فمقولة الاعتماد المتبادل، بما تنطوي عليه من علاقات التبعية قد غيرت الواقع السياسي للتوابع السياسية والاقتصادية فصار الاستبداد نافذا أو معولماً ومرتبط بالتبعية وعلى هذا الأساس نستطيع القول :

إن عولمة الديموقراطية قد تؤيد الاستبداد السياسي لتؤكد مرة أخرى إن هذا الاستبداد لا يزال يتحرك في الصدام والصراع مع الآخر، وعلى الرغم مما قيل بشأن الطرح الديموقراطي ومقولات الإصلاح السياسي فان الحكم بشأن ترسيخ الضمان لممارسة مفاهيم سياسية في ظل قبول العولمة ومحاكاة النسق السياسي الذي تطرحه وتطفو من خلاله حالة الصدام والرفض بينما لم تنتهي فصوله بعد.

الهوامش

* بحث مستل من رسالة ماجستير وجدان كاظم عبد الحميد، اليموقراطية رؤية فلسفية ،(غير منشورة)، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2006

* إن الوصول إلى السلطة من قبل القوى الديموقراطية، ويحصل قبل كل شيء وبطريقة أساسية، داخل المجتمع المدني نفسه وتغيره. انظر: عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة، في "دور المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص98

(1) للحصول على رؤية متوازنة حول الجانب الايجابي للمجتمع المدني، انظر:

(-) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص77-78

(-) علي عبد الحسين، المجتمع المدني الكوكبي، مجلة النبأ، العدد (8)، السنة الثانية عشرة، بغداد، 2006، ص96

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص85-86

(2) شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص27-28

(3) هيلين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص430

(1) عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص94-99

* يدرج التفسير الديموقراطي الجاري في العراق من قبل منظري السياسة على انه تغير بالصدمة السياسية، نتج عنه تحول في قوانين الدولة ودستورها دون أن يواكبه تغيير في المؤسسات

(1) غرايم جيل، ديناميات السيرورة في الديموقراطية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص59

(1) الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، مصدر سبق ذكره، ص26-27

* تدخل الأحزاب السياسية ضمن عناصر "المجتمع المدني" حيث يحدد المجتمع المدني في دراسته باستبعاد عدد من العناصر وإدخال أخرى عندما يكون المجتمع المدني مقيّد على نحو معقول. انه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا. انه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل الدولة فيها. ويؤكد على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام. فانه يستبعد على المجموعات التي تكون ضيقة أو محدودة الأفق. انه يشمل الأحزاب السياسية في أنظمة حزبية تنافسية، واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما فيها تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديموقراطي. انظر: متروك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص26-27

(2) مصطفى ملكيان وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة احمد القبانجي، سلسلة ثقافة إسلامية معاصرة (5)، قم، 2004، ص107

(1) غرايم جيل، السيرورة والديموقراطية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص163-164

(2) للمزيد عن النظام السلطوي الذي يتم استبداله بنظام آخر مثله، انظر:

(-) علي حرب، العالم ومأزقه منطق الصدام ولغة التداول، مصدر سبق ذكره، ص148

(-) ألان تورين، ما الديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص227

(3) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديموقراطي والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص98

(1) المصدر نفسه، ص98

* ينظر للعولمة لغويا على إنها ثلاثي مزيد، يقال عولمة على وزن قبولية واللفظة مشتقة من كلمة "العالم"، انظر محمد الشيرازي، فقه العولمة دراسة إسلامية معاصرة، مؤسسة الفكر الإسلامي للنشر، بيروت، 2002، ص31

(1) عرض لكتاب جيمس ميتلمان، توالد العولمة التحولات والممانعة، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) www.algazeer.net

(1) عاطف لافي مرزوك، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي العربي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، (غير منشورة)، 2004، ص11

(2) عبد الأمير الأعسم، الفلسفة والعولمة، مجلة دراسات فلسفية، العدد (2)، السنة الرابعة، بيت الحكمة، بغداد،1999 ص4

(3) نايف علي عبيد، القرية الكونية واقع أم خيال؟ في (العرب الى أين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 131-133

(1) Barbara Parker, Globalization and Business practice, SAGE Publications Ltd. London, 1998, p.9

(2) عبد الوهاب القصاب، المجتمع الناهض وتحديات المعرفة في العصر المعلوم، في وقائع المؤتمر العلمي لقسم الدراسات الاجتماعية التي ينظمها، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص77

(3) محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد (260) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص9

(4) جعفر حسن عتريس، العولمة والعالم، دار الرسول الأكرم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص66

(1) سمير أمين، نقد الأيديولوجيا الرأسمالية، العولمة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص35

* تتلخص عولمة السياسة في الحرية والديموقراطية ويقصد بالحرية حرية الفكر والعقيدة والاختيار والانتخاب وحرية اتاحة المعلومات والبيانات وتداولها ...الخ، انظر: سعد طه علام، التنمية... والدولة، ط 2، الدار الهندسية، القاهرة، 2004، ص160

(1) فريد غيوه، موقف الإنسان العربي من ثقافة العولمة، مجلة دراسات فلسفية، العدد (2)، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص27

(2) المصدر نفسه، ص27

(3) احمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004 ص39-40

(1) المصدر نفسه، ص162

(2) تركي الحمد، الدولة والسيادة في عصر العولمة، مجلة العربي، العدد (494)، وزارة الاعلام الكويت، 2000، ص60

(3) سعد خميس الحديثي، العولمة بين منطلقاتها التاريخية وأبعادها المستقبلية، مجلة دراسات فلسفية، العدد (2)، السنة الرابعة، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص40

(1) ج. تيمونز روبيرتس وإيمي هايت، من الحداثة الى العولمة، ترجمة سمير الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص238 و ص160

(2) هشام البعاج، سيناريو ابستمولوجي حول العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (247)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،ص 38

(1) بهدف التعميم والخروج بنتاج وافر حول إشكالية العولمة التهشمي، انظر"

(-) محمد حسين ابو العلا، ديكتاتورية العولمة قراءة تحليلية في فكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص193-200

(2) جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص218

(3) عاطف لافي مرزوك، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي العربي الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص28

(4) ساندروفيميكي، التيارات الفكرية في أخلاقية العمل السياسي، ترجمة فهمي الوادي، بيروت، 1989، ص62

(1) المصدر نفسه، ص62

(1) جلال أمين، العولمة والدولة، في "العرب والعولمة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص167-169

(2) فالح عبد الجبار، ما بعد الماركسية، مصدر سبق ذكره، ص257

(1) John Herz, The Territorial Statererisited, Reflexions on the Future on Nation State, International Politics and Foreign Policy, 1969, p. 76-89

(2) فالح عبد الجبار، ما بعد الماركسية، مصدر سبق ذكره، ص257

(3) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص151

(1) أحمد الأمين، الديموقراطية والعولمة بين الأيديولوجيا والفلسفة، في "المؤتمر الفلسفي العربي الخامس، بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي التي تنظمها الجامعة الأردنية للفترة من 25-27تشرين الثاني، 1998، ص20-21

(1) المصدر نفسه، ص22-23

(2) المصدر نفسه، ص21

(1) فالح عبد الجبار، التمييز- الماضي- الحاضر- الآفاق مقاربة سوسيولوجية وتاريخية ومفاهيمية، ترجمة سهيل نجم، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (317)، دار الرواد للطباعة والنشر والإعلان، بغداد، 2006، ص10-11

[2] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص43

[3] احمد ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص49

[1] المصدر نفسه، ص49-50

[1] يحيى اليحياوي، العولمة أي عولمة؟، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص177-179

[2] جعفر عتريسي، العولمة والعالم، مصدر سبق ذكره، ص119

[1] برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، سلسلة حوارات القرن الجديد، ط 2، دار الفكر، دمشق، 2002، ص148

[2] ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي في (العرب وتحديات النظام العالمي)، سلسلة كتب المستقبل العربي (116)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص185

[1] علي حرب،حديث النهايات:فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص 84-85